أمر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني
بطبع هذا الكتاب بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري

المعيار المعرب

والجامع المغرب

عن فتاوي أهل إفريقية والاندلس والمغرب

تأليـــف

أبى العباس أحمد بن يحي الونشريسي

المتوفى بفاس سنة 914 هـ

خرجه جماعة من الفقهاء

بإشراف الدكتور محمد حجي

الجــزء 1

نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية للمملكة المغربية

1401 هـ ـ 1981 م

لصاحبها : الحبيب اللمسي
ص • ب 5787 / 113

بين يدي الكتاب

تزخر المكتبات المغربية العامة والخاصة بعدد وافر من كتب التراث في مختلف ميادين المعرفة الاسلاميّة، وبخاصة الفقه المالكي الذي برز فيه المغاربة وتشبثوا به عبر القرون. وإذا كان انتاج فقهاء المغرب والاندلس ضخمًا عظيمًا، فإن من أبرَز ما أنتجوه كتاب «**المعيار المعرب، والجامع المغرب، عن فتاوي أهل إفريقية والاندلس والمغرب**»، لأبي العباس أحمد الونشريسي الفاسي. فقد حوى هذا الكتاب من اجتهادات فقهاء القيروان وبجاية وتلمسان، وقرطبة وغرناطة وسبتة وفاس ومراكش وغيرها من عواصم الغرب الاسلامي طوال ثمانية قرون ما ينم بحق عن حيوية علماء هذه البلاد، وإدراكهم العميق لمقاصد الشريعة الاسلامية إدراكاً مكنهم من مواجهة جميع المشاكل التي اعترضتهم، وجعلهم يجدون الحلول الوقتية المحلية الملائمة لما عرض عليهم من نوازل في دائرة الشريعة الاسلامية الغراء.

وإن وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية الحريصة على إحياء التراث الاسلامي ونشره، بتوجيه من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني - نصره الله - لفخورة ومعتزة بأن تضع اليوم بين أيدي القراء هذه الموسوعة الفقهية الكبرى في حلة لائقة شائقة، بعد أن قام بإخراجها ومراجعتها ثلة من الفقهاء المغاربة.

إنها - وايم الله - لمنقبة اخرى لصاحب الجلالة الملك العالم الصالح، وياما أكثر مناقبه وحسناته!! أدام الله حياته ذخراً للعلماء العاملين، ودرعاً واقياً للاسلام والمسلمين.

الرباط في عاشر رمضان المعظم عام ١٤٠٠
الموافق ٢٣ يوليه ١٩٨٠

الدكتور أحمد رمزي
وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

(أ) التعريف بالمؤلف: (*)

ولد أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي بجبال ونشريس التي تُعدُّ أكثر الكتل الجبلية ارتفاعاً في غرب الجزائر حوالي عام 834 هـ) . ونشأ بمدينة تلمسان حيث درس على جماعة من الاعلام ، في

(*) تجد ترجمة أحمد الونشريسي عند :

(1) محمد ابن عسكر الشفشاوني ، **دوحة الناشر** ، (تحقيق محمد حجي ، مطبعة دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالرباط ، 1976) ص 47-48 .

(2) أحمد المنجور ، **فهرس** (تحقيق محمد حجي ، مطبعة دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالرباط ، 1976) ، ص 50-55 .

وهذه أصل تراجم الونشريسي ، أخذها عن المنجور من أتوا بعده ، بعضهم بالحرف وبعضهم بتصرف .

(3) أحمد بن القاضي :

- **جذوة الاقتباس** ، المطبعة الحجرية بفاس ، ص 80-81 .
- **درة الحجال** (تحقيق محمد الاحمدي ، مصر ، 1972) ، ج 1: ص 91-92.
- **لقط الفرائد** (تحقيق محمد حجي ، مطبعة دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالرباط ، 1976) ، ص 281 .

(4) أحمد بابا السوداني ، **نيل الابتهاج** ، (بهامش الديباج لابن فرحون ، مصر 1351 هـ) ، ص 87-88 .

مقدمتهم شيخ المفسرين والنحاة العالم المطلق ، على حد تعبير الونشريسي ، أبو عبد الله محمد ابن العباس (ت . 871) ، والعقبانيون العلماء أبو الفضل

---

(5) محمد ابن مريم ، **البستان** (نشره محمد بنشنب بالمطبعة الثعالبية بالجزائر عام 1908) ، ص 53-54 ،

(6) أحمد المقري ، **نفح الطيب** ، (تحقيق إحسان عباس ، بيروت 1968) ، 5 : 207 و 419 ؛ 6 : 278 الخ .

(7) أحمد الناصري السلوي ، **الاستقصا** (تحقيق ابني المؤلف محمد وجعفر ، دار الكتاب بالدار البيضاء 1954 - 1956) 4 : 165 .

(8) محمد الحفناوي ، **تعريف الخلف** (مطبعة بيير فونكانيي بالجزائر 1906) 1 : 58 - 59 .

(9) محمد مخلوف ، **شجرة النور الزكية** (المطبعة السلفية بالقاهرة 1930) 1: 274 .

(10) محمد الحجوي ، **الفكر السامي** ، (مطبعة إدارة المعارف بالرباط ، والبلدية بفاس ، والنهضة بتونس ، 1926 - 1930) 4 : 99 .

(11) عبد الحي الكتاني ، **فهرس الفهارس** ، (المطبعة الجديدة بفاس ، 1927) 1 : 475 - 476 و 492 ، 2 ؛ 438 - 439 .

(12) اسماعيل باشا ، - **إيضاح المكنون** ، (طبعة استانبول 1945) 1 : 113 2 : 94 و 517 و 592 .

- **هدية العارفين** ، (طبعة استانبول 1951) 1 : 138 .

(13) يوسف سركيس ، **معجم المطبوعات** ، (مطبعة سركيس بمصر 1928) 2 : 1923 - 1924 .

(14) ك . بروكلمان ، **ملحق تاريخ الادب العربي** (طبعة ليدن 1937 - 1942) 2 : 348 .

(15) خير الدين الزركلي ، **الاعلام** ، (الطبعة الثانية ، مطبعة كوستاتسوماس 1954 - 1959) 1 : 255 - 256 .

(16) عبد السلام ابن سودة ، **دليل مؤرخ المغرب الأقصى** (مطبعة دار الكتاب - بالدار البيضاء ، 1960) 2 : 317 .

(17) أحمد المكناسي ، **أهم مصادر التاريخ** ، (تطوان 1963) ص 39 .

(18) محمد حجي ، **ألف سنة من الوفيات** ، (مطبعة دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالرباط ، 1976) ص 4 - 5 .

قاسم بن سعيد العقباني (ت . 854) ، وولده قاضي الجماعة بتلمسان أبو سالم ابراهيم بن قاسم العقباني (ت . 880) ، وحفيده القاضي محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني (ت . 871) ، ومحمد بن أحمد بن عيسى ابن الجلاب (ت . 875) ومحمد ابن مرزوق الكفيف (ت . 901) وغيرهم[1] ، كما أخذ بفاس عن محمد بن محمد بن عبد الله اليفرني الشهير بالقاضي المكناسي (ت . 917) .

ولما بلغ أحمد الونشريسي أشدّه وبلغ أربعين سنة ، وهو يومئذ قوال للحق لا تأخذه في الله لومة لائم ، غضب عليه السلطان أبو ثابت الزياني وأمر بنهب داره فخرج إلى فاس ، ولقي من حفاوة فقهائها وإقبال طلبتها عليه ما أنساه الغربة وجعله ينسجم في بيئته الجديدة انسجاماً تاماً ، ويتخذ من هذه البلدة الطيبة موطناً له ولأبنائه من بعده ، وقد قال شيخ الجماعة بالمغرب الامام محمد بن غازي حين مر به أحمد الونشريسي يوماً بجامع القرويين : « لو أن رجلاً حَلَفَ بطلاق زوجته أن أبا العباس الونشريسي أحاط بمذهب مالك أصوله وفروعه لكان بارا في يمينه ولا تطلق عليه زوجته » .

وأقبل الونشريسي في فاس على تدريس **المدونة ومختصر ابن الحاجب الفرعي** « وكثيراً ما كان يدرس بالمسجد المعلق بالشراطين من فاس القرويين المجاور لدار الحبس التي كان يسكن بها [. . . .] وكان مشاركاً في فنون من العلم حسبما تضمنت ذلك **فهرسته** ، إلا أنه أكبَّ على تدريس الفقه فقط ، فيقول من لا يعرفه إنه لا يعرف غيره . وكان فصيح اللسان والقلم ، حتى كان بعض من يحضر تدريسه يقول : لو حضره سيبويه لأخذ النحو من فيه ، أو عبارة نحو هذا »[2] .

وتخرج على يد أحمد الونشريسي عدد وافر من الفقهاء الذين بلغوا درجات عليا في التدريس والقضاء والفتيا ، في فاس وفكيك وجبال الأطلس

---

(1) سبق قلم أحمد ابن القاضي فذكر في **الجذوة** (ص 81) أن أحمد الونشريسي أخذ عن أبي موسى عيسى بن محمد بن عبد الله الامام ، مع أن عصر هذا الشيخ متقدم جداً ، إذ توفي عام 750 .

(2) أحمد المنجور ، **فهرس** ، ص 50 .

وما وراءها من بلاد السوس الأقصى ، أشهرهم ولده عبد الواحد الونشريسي قاضي فاس ومفتيها (ت . 955) ومحمد بن محمد ابن الغرديس التغلبي قاضي فاس وابن قاضيها (ت . 976) ، ومحمد بن عبد الجبار الورتدغيري الذي عمر زاوية أبيه الشهيرة في فكيك مدة طويلة بتدريس الفقه والحديث (ت . 956) ، والحسن بن عثمان التملي عالم تييوت الكبير بضاحية ترودانت وشيخ الفقهاء في ربوع سوس كلها (ت. 932) .

ألَّف أحمد الونشريسي ، غير المعيار ، كتباً عديدة يتعلق موضوع معظمها بالفقه المالكي أصوله وفروعه ، لا نذكر منها الكتب الصغيرة التي أدرجها في المعيار ، وإنما نشير إلى أهمها ، مثل :

- **المنهج الفائق ، والمنهل الرائق ، والمعنى اللائق ، بأدب الموثق وأحكام الوثائق** . ويختصر اسمه غالباً فيقال فيه : **الفائق في الوثائق**[3] .
- **غنية المعاصر والتالي ، في شرح فقه وثائق أبي عبد الله الفشتالي**[4] .
- **مختصر أحكام البرزلي**[5] .
- **إيضاح المسالك ، إلى قواعد الامام مالك**[6] .
- **عدة البروق في تلخيص ما في المذهب من الجموع والفروق**[7] .
- **القصد الواجب ، في معرفة اصطلاح ابن الحاجب** : لعله نفس الكتاب الذي سماه أحمد ابن القاضي في الجذوة **تعليقاً على فرعي ابن الحاجب** . وهو في عدة اسفار .
- **إضاءة الحلك ، في الرد على من أفتى بتضمين الراعي المشترك**[8] .

(3) طبع على الحجر بفاس عام 1298 ، في 373 صفحة :

(4) طبع بهامش وثائق الفشتالي .

(5) يوجد مخطوطاً في المكتبة العامة بالرباط تحت عدد 1447/د ، و2198/د ، و581/ج ، الخ .

(6) يوجد مخطوطاً بالمكتبة العامة بالرباط تحت عدد 76/ق و1207/ق الخ . وقد كان تحقيقه موضوع رسالة جامعية بدار الحديث الحسنية بالرباط .

(7) طبع على الحجر بفاس في 296 صفحة ، بدون تاريخ .

(8) طبع على الحجر بفاس في حجم صغير .

- **وفيات الونشريسي**، وهو ذيل لكتاب **شرف الطالب في أسنى المطالب** لأحمد ابن القنفد القسنطيني. وتبتدىء **وفيات الونشريسي** بعام 701 وتنتهي عام 912، اي قبيل وفاته بسنتين(9).
- **فهرس الونشريسي**، وقف عليه الكتاني مؤلف **سلوة الأنفاس** ونقل عنه (80:2)(10).
- **تأليف في ترجمة محمد المقري (الجد)**(11).
- **شرح الخزرجية في العروض**(12).
- **الولايات، في الخطط الشرعية**(13).
- **حلّ الربقة، عن أسير الصفقة**(14).
- **المعيار المعرب، والجامع المغرب، عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب**(15).

* * *

(ب) التعريف بالمعيار:

أخذ عن أحمد الونشريسي - كما رأينا - في جملة من أخذ عنه بفاس، محمد بن محمد الغرديس التغلبي صاحب المكتبة العظيمة التي حوت من نفائس كتب المغرب والاندلس الشيء الكثير، لا سيما كتب الفقه المالكي

---

(9) حققناه ونشرناه ضمن كتاب **ألف سنة من الوفيات** (مطبعة دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالرباط)، 1976.

(10) انظر عبد السلام ابن سودة، **دليل مؤرخ المغرب الأقصى** (الطبعة الثانية بالدار البيضاء) 2: 311.

(11) انظر احمد المكناسي، **أهم مصادر التاريخ**، ص 39.

(12) توجد منه نسخة مخطوطة بالمكتبة العامة بالرباط تحت عدد 1061 ك ضمن مجموع (الثالث في المجموع).

(13) طبع بالرباط سنة 1937.

(14) انظر كتابنا **الحركة الفكرية في عهد السعديين**، 1: 306.

(15) اختلط أمر **المعيار** على كل من يوسف سركيس في **معجم المطبوعات** واسماعيل باشا البغدادي في **إيضاح المكنون**، فجعل سركيس من **المعيار** ثلاثة كتب: **المعيار** الحقيقي المطبوع على الحجر بفاس عام 1314 في 12 مجلداً، **وجامعة المعيار**، وهي في الواقع عبارة عن الجزءين الأخيرين من المعيار 11 و 12. **ونوازل المعيار**، طبع بفاس عام 1315؟ وكذلك اسماعيل باشا نسب للونشريسي **المعيار** في مجلد واحد، **وأقضية المعيار** في التاريخ!

بأصنافها الامهات المطولات والمختصرات في الاصول والفروع، والشروح والحواشي والتعاليق والطرر، والنوازل والقواعد والوثائق. وقد تسلسل العلم والرياسة في آل الغرديس التغلبيين بفاس أزيد من سبعة قرون إذ عمل علماؤهم الرؤساء الأولون مع أمراء مغراوة أواخر الدولة الادريسية، وعرف منهم آخرون مع المرابطين والموحدين والمرينيين.

فتح محمد الغرديس أبواب مكتبته في وجه شيخه أحمد الونشريسي ليختار منها مايشاء، فكان يفك الكتب كراريس وأوراقاً يحملها على دابة إلى «عرصة له يمشي إليها في كل يوم . . . فإذا دخل العرصة جَـرد ثيـابه وبقي في قشابة صوف يحزم عليها بمضمة جلد ويكشف رأسه، وكان أصلع يجعل تلك الأوراق على حدة في صفين، والدواة في حزامه والقلم في يده والكاغيد في الأخرى، وهو يمشي بين الصفين ويكتب النقول من كل ورقة، حتى إذا فرغ من جلبها على المسألة، قيَّد ما عنده وما يظهر له من الرد والقبول»(16).

كانت مؤلفات مكتبة آل الغرديس المصدر الأساسي **للمعيار** فيما يتعلق بنوازل الأندلس والمغرب الأقصى الذي عبر عنه أحمد المنجور ومن تبعه كابن القاضي وبابا السوداني بفاس، في حين اعتمد في فتاوي المغربين الأدنى والأوسط، او افريقيا وتملسان، على **نوازل البرزلي** أبي القاسم بن أحمد القيرواني (ت. 844)، و**الدرة المكنونة في نوازل مازونة**(17) ليحيى بن أبي عمران المغيلي قاضي بلده مازونة (على ضفة نهر واريزان غربي الجزائر) (ت. 883).

ويمتاز **المعيار** بكثرة ما احتوى عليه من نوازل، وهي تختلف أساساً عن الافتراضات النظرية التي طالما شعبت الفقه وضخمته وعقدته. فكانت الأحداث التي عاشها الناس في هذا الجناح الغربي من العالم الاسلامي

---

(16) محمد ابن عسكر، **الدوحة**، ص 48.

(17) منه مخطوط بالمكتبة العامة بالرباط عدد 521/ق، وآخر بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت عدد 1335.

مصطبغة بالصبغة المحلية ومتأثرة بالمؤثرات الوقتية ، مدعاة إلى اجتهاد الفقهاء لاستنباط الأحكام الشرعية الملائمة عن طريق استقراء النصوص الفقهية القديمة ومقارنتها وتأويلها .

يثبت الونشريسي في **المعيار** أسماء المفتين ونصوص الأسئلة إلَّا في حالات نادرة يعتذر فيها عن عدم وقوفه على نص السؤال أو يقول : سئل فلان عن مسألة أومسائل تظهر من الجواب . ويأتي بنصوص الأسئلة على حالها ولو أنها في الغالب محررة من طرف عوام أو أشباه عوام ، ولا تسمح له أمانته العلمية بالتصرف فيها أو تقويمها . وتنحرف أحياناً اخرى عبارات المفتين أنفسهم عن الاسلوب الفصيح ، لا سيما عندما يتحدثون عن العادات والأعراف المحلية ، فلا يتدخل المؤلف في ذلك بتصحيح ولا تعديل . ولذلك نجد في **المعيار** كثيراً من الكلمات الدارجة والعبارات الملحونة ، مثل « باطلا » أي مجاناً بدون مقابل ، و« أصاب » بمعنى وجد ولقي ، و« نتعوج » بمعنى ننحرف ، و« عبَّاه » بمعنى ذهب به وحمله معه ، و« لِيُهَدِّنُوا الشر بين الزوجين » بمعنى الإصلاح بينهما ، و« ما يخصه منه قيراط » أي لا ينقصه منه شيء ، الخ .

وتتكرر الفتاوى أحياناً في **المعيار** بنص السؤال والجواب ، إما لاشتمال الفتوى المكررة على مسائل تتعلق بأبواب فقهية متعددة تستدعي إدراجها في هذه وتلك ، وإما لأن المؤلف لم ينتبه إلى انه سبق ان أثبتها في مكان آخر ، خصوصاً عندما يقع التكرار في نفس الباب . والعذر له بضخامة الكتاب وتعدد المراجع وانصرافه الى المقارنة والتعليق . بل نجده أحياناً اخرى يتدارك فتاوى فاتته في أبواب سابقة فيدرجها في الباب الذي يكتب فيه معتذراً بالنسيان وحرصه على الافادة . وربما لا نعذر المؤلف إذا نحن قسنا عمله بمقياس حاضرنا الذي يكثر فيه الورق وتتوفر وسائل الكتابة ، على أن الونشريسي كثيراً ما يتفادى ظاهرة التكرار والاطالة فيما يكتب من تعاليق على بعض الفتاوي بالاحالة على بعض كتبه أو كتب غيره من الفقهاء المتقدمين .

لم يذكر الونشريسي في **المعيار** تاريخ بدء الكتابة فيه ، وإنما ذكر تاريخ النهاية بقوله : « وكان الفراغ من تقييده مع مزاحمة الاشغال ، وتغيُّر الأحوال ، يوم الاحد الثامن والعشرين لشوال عام واحد وتسعمائة » . لكن

يبدو ان الونشريسي لم يطو صفحة **المعيار** طيا نهائياً في هذا التاريخ ، بل ظل يتعهده بالزيادة والتنقيح إلى آخر حياته ، ومع ذلك بقيت فيه بياضات كثيرة . وصرح هو نفسه بهذه الالحاقات في فتاوي أضافها ببعض الابواب ونص في بعضها على انه فعل ذلك عام 911 . ونظراً لهذا ولضخامة الكتاب نفترض أن تأليفه وتنقيحه وتوسيعه استغرق حوالي ربع قرن ، من نحو عام 890 إلى وفاة المؤلف عام 914 .

والمفتون في **المعيار** هم ، كما قال المؤلف في المقدمة ، من متأخري الفقهاء ومتقدميهم ، يعني فقهاء المالكية في الغرب الاسلامي من تلاميذ الامام مالك إلى شيوخ الونشريسي وأقرانه المعاصرين له . وفيهم كثير ممن وصف بالاجتهاد المطلق والاجتهاد المذهبي ، وحتى الذين لم يوصفوا بالاجتهاد منهم بالغوا المجهود في تأويل نصوص المتقدمين وتعليلها لاستنتاج الأحكام المستجيبة لمتطلبات النوازل والأحداث الظرفية الخاصة ، ولو أن بعض الفقهاء المتأخرين انتقدوا على **المعيار** اشتماله على فتاوي ضعيفة دالة على قصور باع أصحابها .

وليس الونشريسي جامع فتاوي فقط ، وإنما هو ، كما أشار إلى ذلك معاصره ابن عسكر فيما سبق ، ناقد بصير ، يقبل ويرد ، ويرجّح ويضعف . تبتدىء تعقيبات الونشريسي بعبارة « **قلت** » ، فتقصر تارة لتكون سطراً أو سطوراً ، وتطول اخرى لتغطي صفحة أو صفحات . بالاضافة إلى فتاوي أحمد الونشريسي الخاصة ، وهي غير قليلة كتعليقاته ، يُكَوِّن بعضها كتاباً مستقلاً بعنوانه وفصوله ، يدمجه في الباب الذي ورد فيه . وهذه إحدى خصائص **المعيار** الذي نجد فيه عدداً من « الفتاوي - الكتب » مدمجة في مختلف الابواب لفقهاء أندلسيين ومغاربة .

وللمعيار جانب آخر قلما يلتفت إليه ، وهو الجانب الاجتماعي والتاريخي . فقد حوى الكثير من الاشارات إلى أحوال المجتمع الاسلامي في هذه المنطقة ، من عادات في الافراح والأتراح ، وأنواع الملبوسات والمطعومات ، ، وحالات معينة في الحرب والسلم والعمران وما إلى ذلك ، الأمر الذي يجعل منه مصدراً وثيقاً للمؤرخ والاجتماعي مثلما هو للفقيه .

أما مكانة **المعيار** فتتجلى في اهتمام فقهاء الأمصار به منذ عصر المؤلف

إلى أيامنا هذه ، حتى لا تكاد تجد كتاباً فقهياً ألف بعده إلاّ وفيه نقول منه أو إحالات عليه . ويزيد من قيمة **المعيار** اشتماله على نصوص من كتب فقهية أصيلة ضاعت فيما ضاع من كتب التراث في القرون الأخيرة .

ولقد رأيت الكثير من اهتمام فقهاء العدوتين **بالمعيار** أيام كنت في مقتبل العمر أدرس الفقه عليهم . أمثال زين العابدين ابن عبود ، وأحمد ابن عبد النبي ، وأبي بكر زنيبر ، ومحمد الصبيحي ، ومحمد المدني بن الحسني ، ومحمد البارودي - رحمهم الله - . ولم أكن آنذاك أتهيب دراسة **مختصر خليل وتحفة ابن عاصم ولامية الزقاق** ، والرجوع إلى شروحها وحواشيها ، أو إلى **قوانين** ابن جزي **وفروق** القرافي **وموافقات** الشاطبي **وجمع جوامع** ابن السبكي ، مثلما أتهيب الرجوع الى **المعيار** الذي كنت أتخيله بحراً لجياً يوشك الخائض فيه أن يغرق في أعماق لا قرار لها .

واهتم بتلخيص المعيار في مجلد واحد فقيهان مغربيان ، أحدهما أحمد بن سعيد المجيلدي الفاسي (ت . 1094 هـ) مؤلف **الاعلام** ، **بما في المعيار من فتاوى الاعلام**[16] الذي حدد في المقدمة طريقة تلخيصه بترك الاسئلة والأجوبة التي أوردها الونشريسي بنصها على طولها ، والاقتصار على ملخص السؤال والجواب محيلا على الأصل لمعرفة الأدلة ، وحذف المكرر مع التنبيه على محله في الأصل[17] .

طبع **المعيار** لأول مرة في المطبعة الحجرية بفاس عام 1314 هـ/1897 م في اثني عشر جزءاً ، بعناية ثمانية من الفقهاء الخطاطين والمصححين[18] ، وعلى رأسهم أحمد بن محمد المعروف بابن العباس البوعزاوي الفاسَي المتوفي

(16) يوجد مخطوطاً في المكتبة العامة بالرباط ،عدد 705 ، وهي نسخة تامة جيدة . وفي المكتبة الوطنية بتونس ، عدد 59 .

(17) صاحب التلخيص الثاني الذي لم أقف عليه ، هو أحد الشرفاء العلويين على ما أخبرني به صديقي الاستاذ محمد المنوني .

(18) انظر أسماء العلماء الخطاطين والمصححين بالمطابع الحجرية بفاس عند محمد المنوني ، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** ، 1 : 218-228 .

عام 1337 هـ/1918 م[19] . وهو « علامة مشارك ، له ولوع كبير بنسخ الكتب وافادتها ، وله عدة تآليف ، منها تأليف في مناقب جده أبي يعزى في ثلاثة أسفار ، ونوازل في نحو ثمانية أسفار ، واختصار البدور الضاوية للحوات ه ومجموع إجازاته إلى غير ذلك »[20] . ونقل الاستاذ عمار مختارات من فتاوي المعيار إلى اللغة الفرنسية ، نشرها في مجلة الوثائق المغربية بباريس سنة 1908 م .

(ج) عملنا في تخريج المعيار :

اعتمدنا في تخريج المعيار أساساً على المطبوعة الحجرية ، لأنها كتبت بعناية جماعة فقهاء فاس المشار اليهم آنفاً ، ولأنهم بدورهم اعتمدوا في عملهم على خمس نسخ مخطوطة ، من بينها نسخة بخط المؤلف[21] تكررت الاشارة إليها في هوامش المطبوعة الحجرية ، لا سيما عند بعض البياضات والعبارات المغلقة فيكتبون : « هكذا بخط المؤلف » . ولم نرجع إلى مخطوطات المعيار[22] إلا عندما تختلط كتابة المطبوعة الحجرية فلا تكاد تقرأ أو عندما

---

(19) تجد ترجمته عند عبد السلام بن سودة ، إتحاف المطالع ، الجزء الثاني ، فصل عام 1337 .

(20) نفس المصدر السابق .

(21) ربما كانت هي النسخة التي كانت عند ولد المؤلف مفتي فاس وقاضيها عبد الواحد الونشريسي (ت . 955) والتي كان كثيراً ما يرجع إليها ، فكانت - كما قال تلميذه أحمد المنجور في الفهرس ، ص 55 . « فتاويه محررة محققة يطالع فيها كتب الفقه والنوازل ، وكثيراً من نسخة أبيه في المعيار بخط يده » .

(22) من هذه المخطوطات :

* مخطوط المكتبة العامة بالرباط ، عدد 400/د (الاجزاء الخمسة الاولى فقط) .
* مخطوط المكتبة العامة بالرباط ، عدد 559/د ، (الأجزاء 1 و 3 و 4 فقط) .
* مخطوط المكتبة العامة بالرباط ، عدد 669/د ، (الأجزاء الأربعة الأولى فقط) .
* مخطوط المكتبة الملكية بالرباط ، عدد 8051 ، (ملفق في خمسة أجزاء) .
* مخطوط المكتبة الملكية بالرباط ، عدد 8082 ، (في ستة أجزاء ، ينقصه الجزءان الأول والثاني) .
* مخطوط المكتبة الملكية بالرباط ، عدد 8600 ، (نصف المعيار الأول فقط في جزءين ضخمين) .

بالاضافة إلى مخطوطات أخرى خاصة رجع إليها المشتغلون بالتخريج في مراكش ومكناس وتطوان .

تستبهم عباراتها فلا تكاد تُفهم ، وتركنا التعليق إلا متى دعت الضرورة إليه ، لأننا لم نقصد إلى تحقيق علمي لكتاب **المعيار** ، فهذا يتطلب مجهوداً عظيمًا ووقتاً طويلاً ، وإنما قصدنا إلى تخريجه من خطوط الطباعة الحجرية العتيقة التي عزَّ قراؤها اليوم في المغرب فأحرى في المشرق ، وإخراجه في طباعة حديثة أنيقة تجعله في متناول الجميع بعد أن افتقد في أسواق الكتب منذ مدة غير قصيرة .

وقد أضفنا إلى الأجزاء الاثني عشر جزءاً آخر خصصناه لتراجم رجال **المعيار** وفهارس الموضوعات والاعلام والأماكن والكتب ، وسمحنا لأنفسنا بوضع عناوين للفتاوي ، تطبع بين معقوفتين داخل النص ، ليسهل التعرف على محتوى الكتاب .

وشارك في تخريج **المعيار** وإعداده للطبعة الثانية - مثلما حدث في الطبعة الاولى - ثمانية من الفقهاء المغاربة تخرج معظمهم من جامعة القرويين بفاس أوجامعة ابن يوسف بمراكش ، وهم ، بالاضافة إلى عبد ربه محرر هذا التقديم ، الأساتذة الأجلّة :

* محمد العربي بن أحمد حجي القاضي المستشار بالمجلس الأعلى .
* محمد بن عبد القادر العرائشي ، محافظ مكتبة الجامع الكبير بمكناس .
* محمد التاودي ابن سودة، القاضي المستشار بالمجلس الأعلى.
* أحمد الشرقاوي إقبال، الاستاذ بمدرسة المعلمين الاقليمية بمراكش.
* سعيد أعراب ، الاستاذ بالمعهد الأصلي بتطوان .
* احمد الخطابي ، الأستاذ بكلية أصول الدين بتطوان .
* إدريس ابن الأشهب ، المفتش بوزارة التربية الوطنية .

جعل الله هذا العمل صالحاً خالصاً لوجهه ونفع به .

الربـــاط

في فاتح رجب الفرد الحرام

عام 1400 هـ = 17 ماي 1980م

محمد حجي